

نقد قراءات محمد شحرور من احكام وشروط الزواج والطلاق بالتاكيد على آراء العلامة جوادى آملى
**Critique of Muhammad Shahrour's readings on the rules and
conditions of marriage and divorce, emphasizing the views of
Allamah Javadi Amoli**

فاطمه مروتى
أستاذة فى الحوزة العلمیة و طالبة فى المستوى الرابع الحوزوى فى
اختصاص التفسير المقارن، مدرسة السیة الزهراء سلام الله علیها، مدينة
میبد،

۰۹۱۳۴۵۰۰۶۶۲

fatemehmorovaty۱۳۶۳@gmail.com

فاطمه قنبرى
- أستاذة فى الحوزة العلمیة و مدرسة فى السطوح العالیة فى جامعة
الزهراء سلام الله علیها، عضو اللجنة العلمیة فى جامعة الزهراء، عضو
اللجنة فى المستوى الرابع فى مؤسسة معصومیة التعلیمیة و المستوى
الثالث فى الحوزات النسائیة فى ایران، قم،

۰۹۱۹۴۴۰۲۷۳۷

f.ghanbari.۲۱۲@gmail.com

جواد پورروستاى
- أستاذ فى الحوزة و الجامعة، قم،

۰۹۱۲۷۴۸۴۵۸۱

pourroustae@gmail.com

Fatemeh Morovati

**Professor in the seminary and a fourth-year student in the seminary
specializing in comparative interpretation, Sayyida Zahra School,
Maybod**

Fatemeh Qanbari

**- Professor in the seminary and a teacher in the higher levels at Al-
Zahra University, a member of the scientific committee at Al-Zahra
University, a member of the committee at the fourth level at
Masoumiyeh Educational Foundation and the third level in women's
seminaries in Iran, Qom,**

Javad Pourroustae

- Professor at the Seminary and University, Qom

إن الزواج والطلاق من القضايا المهمة جداً في الدين و الحياة؛ و قد بيّن الله عزّ وجلّ علاه شروطاً و احكاماً لحفظ و صيانة حقوق الزوجين في آلايات القرآنية. و قد ذهب بعضُ الباحثين في مجال علوم القرآن و المفكرين في ايماننا هذه مثل محمد شحرور الى قراءات تعارض تلك الشروط والاحكام التي يعتقد بها الفقهاء و المفسرون. تهدف هذه المقالة إلى تقديم نموذج نقدي هادف لمحمد شحرور بأسلوب وصفي-تحليلي يستند الى آراء العلامة جوادي والمفسرين و يحاول أن يبين و يوضح هذه الأحكام والشروط. يبدأ هذا البحث في البداية بتبيين آراء محمد شحرور في باب الزواج و تعدّد الزوجات والطلاق ثم ينقدها.. بعض نتائج هذا البحث عبارة عن: محمد شحرور يؤيد زواج المسيار و يعتقد ان مسألة تعدد الزوجات يتعلق بالأرامل اللاتي لهن ابناء و القصد من تحقيق العدالة هي العدالة بين هؤلاء الأبناء. ايضاً يعتقد الشحرور إن حق الطلاق يخص الرجل و المرأة على حد سواء و يعتقد أنّ مدّة العدة في الطلاق غيرمحدودة لكن حسب آراء العلامة جوادي والمفسرين يمكن القول: ان زواج المسيار يتعارض مع الأهداف الشرعية للزواج و القصد من العدالة هي العدالة بين الزوجات والعدة في كل طلاق لها وقت محدود.

Abstract

Marriage and divorce are important issues of religion and life; In the verses of the Qur'an, God has stated certain rules and conditions to protect the rights of married couples. Today, Quran scholars and other thinkers such as Shahrour have different understandings of these conditions and rulings, which are in conflict with the opinions of jurists and commentators. With the aim of explaining and criticizing Mohammad Shahrour's views, this article has tried to explain and clarify these rules and conditions by referring to the opinion of Allameh Javadi and commentators. This research first explains Mohammad Shahrour's opinions about marriage, polygamy and divorce and then criticizes them. Some of the results of the article are: Mohammad Shahrour, while confirming Mesyar's marriage, believes that the issue of polygamy is related to widowed women who have children and establishing justice means justice between their children. He believes that the right to divorce is unique to men and women and believes that the duration of divorce is unlimited. But according to the opinions of Allameh Javadi and the commentators, it can be said: the marriage of the Prophet is in conflict with the religious goals of marriage; The meaning of justice in polygamy is justice between spouses, and each divorce has its own time.

الكلمات المفتاحية:

الزواج ، الطلاق، زواج المسيار، محمد شحرور، جوادي آملی.

Key words:

marriage, divorce, marriage Mesyar, Mohammad Shahrour, Javadi Amoli.

نظراً لأهمية الزواج والطلاق في الدين والحياة فلا بد من فهمه وقضاياها فهماً صحيحاً. اليوم لدى باحثي القرآن المعاصرين وغيرهم من المفكرين الجدد بما في ذلك محمد شحرور وجهات نظر مختلفة حول هذه القضايا. بدأ الشحرور أبحاثه القرآنية باستخدام المنطق الرياضي في عام ١٠٧٠ في أيرلندا وقدم سلسلة أبحاث تحت عنوان "دراسات إسلامية معاصرة" منذ عام ١٩٩٠ ويعتبر هذا المهندس السوري أحد المعتزليين الجدد وأحد الأعضاء الرئيسيين في الفرقة القرآنية.

ونظراً لأهمية موضوع الزواج والطلاق فإنّ الفهم الصحيح لأحكامه وشروطه يلعب دوراً كبيراً في قوة الحياة ولذلك فإن دراسة آراء هذا العالم القرآني نظراً لآراء العلامة جوادي وسائر المفسرين يؤدّي إلى فهم أعمق لهذه القضية. ولذلك يهدف البحث الحالي إلى الإجابة على هذا السؤال:

كيف يتم نقد آراء محمد شحرور حول قواعد وشروط الزواج والطلاق من خلال الاعتماد على تفسيرات العلامة جوادي أملي؟

وكان نتيجة نقد آراء محمد شحرور في هذه المسألة محاولة لتوضيح آرائه التفسيرية المختلفة والتعرف على زلاته التفسيرية وتقديم آراء تفسيرية صحيحة في موضوع أحكام وشروط الزواج والطلاق والمجتمعات الإسلامية اليوم ترحب بآرائه. ولذلك فإن انتشار آراءه المختلفة في هذا المجال إذا كانت فيها زلات ستلحق ضرراً كبيراً بالأفراد والأسر ذلك لأن الأسرة هي أساس المجتمع والإنسان ينمو و يتربى في الأسرة، وإذا تضررت الأسرة فانها تعرض أساس المجتمع للضرر.

قد نشرت ابحاث ومقالات حول موضوع البحث. ومنها مقال "نقد ودراسة ظاهرة تعدد الزوجات من وجهة نظر محمد شحرور اعتماداً على زمان نزول الايات، ١٣٩٩" لأحمد رضا توحيدي وزهراء محمدي. يركز هذا المقال أكثر على نقد رأي الشحرور لمسألة تعدد الزوجات وأسلوب هذا البحث هو نقد الأساس الزمني للآيات القرآنية الذي يتبناه الشحرور لكنه لم يقدم مناقشة حول الشروط الأخرى للزواج والطلاق ولم يستفد من آراء العلامة الجوادي.

"نقد وجهة نظر محمد شحرور في تاريخية عدة الطلاق، ١٤٠١"، بقلم مرضية محمص، آتنا بهادري، فاطمة خسروي حقيقي هو أحد المقالات الأخرى المكتوبة في هذا المجال. يحاول المؤلف في هذا المقال استخلاص حجج تجاوز التاريخ لعدة الطلاق من كتاب «السنة الرسولية و السنة النبوية» لمحمد شحرور ثم انتقادها.

"نقد وتفسير وجهة نظر محمد شحرور حول تعدد الزوجات في القرآن الكريم، ١٤٠١" بقلم علي رضا شيرزاد ومحمد هادي منصوري مقال آخر حول هذا الموضوع. ينتقد المؤلف في هذا المقال رأي محمد شحرور في تفسيره للآيات الثلاثة من سورة النساء فيما يتعلق بتعدد الزوجات، ثم يبين الإجابة الصحيحة حسب رأي المفسرين.

وكما لوحظ فقد كتبت حول القضية مقالات تشرح جزئياً وتنتقد آراءه في هذا المجال لكن ما ينقص هذه الدراسات هو النقد التفصيلي لأغلب آرائه في مجال أحكام وشروط الزواج والطلاق وتفسيراته المختلفة لآيات الطلاق والنكاح. يهدف هذا البحث إلى معالجة هذه المسألة بالاعتماد على آراء العلامة الجوادي التفسيرية وغيره من المفسرين.

ويبدو أن ما سيأتي في هذا المقال من خلال الرجوع إلى المصادر والنصوص المتوفرة بأسلوب وصفي- تحليلي ونقدي بعد شرح ووصف آراء الشحور حول قواعد وشروط الزواج والطلاق لنقد أسسه الفكرية وقرائته بحسب دراسات العلامة جوادي آملي وغيره من المفسرين و في النهاية تتوضح عدم فعالية آرائه في هذا المجال .

٢- شرح قواعد وشروط الزواج وتعدد الزوجات والطلاق من وجهة نظر شحور:

يرى شحور أن القرآن تناول الزواج في محورين أساسيين أحد المحاور العلاقة الجنسية والمحور الآخر هو العلاقات الإنسانية والاجتماعية وهو ما ورد في بعض الآيات .ويعتقد أن محور العلاقات الاجتماعية والإنسانية أهم بكثير حيث أن اثنين في المائة من الزواج هو علاقة جنسية وثمانية وتسعون في المئة الباقية علاقات اجتماعية وإنسانية(شحور ، ٢٠٠٠م، ص ٣٠٨).

ومن وجهة نظر محمد الشحور فإن الزواج هو حالة اجتماعية بين رجل وامرأة ويعني الجنس والطهارة والنسب والرغبة في الإنجاب وتكوين الأسرة والعيش المشترك وهذا ما يسمى الحياة الزوجية. كل من يدخلها هو زوج وزوجة وتحكمها أحكام المهر والطلاق والزواج والميراث(شحور ، ٢٠٠٠م، ص ٣٠٨).

إلا أن الزواج مع الجوارى لا تتوفر فيه شروط الزواج ويؤخذ في الاعتبار الجانب الجنسي فقط ويقول الشحور إنه بسبب إلغاء قوانين الزواج مع الجوارى لم يعد هذا الزواج موجودا وبدلا من ذلك يوجد في العصر المعاصر زواج "المسيار".

زواج "المسيار" في الاصطلاح هو الزواج الذي يتم بين رجل وامرأة بالرضا وشهادة الشهود وحضور الولي وبموجب هذا الزواج تحرم المرأة من الحقوق المادية مثل السكن والنفقة والأولاد الذين تنجبهم ومن بعض الحقوق الروحية مثل: حق القسم والنوم معا وفي هذا الزواج تقبل المرأة أن يزورها الرجل أحيانا فقط. يمكن أن تكون هذه الاتفاقية رسمية ولها وثيقة أو يمكن أن تكون سرية ويمكن أن يتفق الطرفان في هذا الزواج ان يتم الحفاظ على النسب والميراث وفي هذا الزواج تتمتع المرأة بحرية الخروج من المنزل لأنها لا تملك نفقة وشرط طاعة زوجها هو دفع النفقة(زحيلي، ١٤١٨ق، ص ٨٤) وقال البعض: زواج المسيار غالبا ما يكون الزواج الثاني أو الثالث ويعتبر نوعاً من التعدد (أشقر عمر سليمان، ١٤٢٠هـ، ص ١٦٣).

وفي حديثه عن تعدد الزوجات يقول شحور: نظراً إلى أن الإسلام دين موافق للفطرة؛ فكما أن هناك حركة بين الحد الأعلى والأدنى في الطبيعة فإن الشريعة الإسلامية أيضاً لها نفس المرونة ويمكن تغييرها والانتقال بين الحدود حسب ظروف الزمان والمكان وبسبب هذه الخاصية فإن الإسلام دين عالمي ولا يقتصر على عرب عصر النزول فقط (الشحور، ١٩٩٢، ص ٥٩٧).

وباستخدام نظرية الحدود يعتبر تعدد الزوجات من مصاديق آيات الحدود التي حدها الأدنى زوجة واحدة وحدها الأعلى أربع زوجات. هذا مع أن من الناحية الكيفية فإن الزوجة الثانية إلى الرابعة يجب أن تكون أرمله من وليات الأيتام، وولاية هؤلاء الأيتام شرط في الزواج لأن سياق الآية يتعلق بالأيتام وأمهاتهم. ذكرت هذه المسألة في الآية: «وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا» (النساء، ٣). أسفل الوصية إلى حفظ حقوق الأيتام(شحور، ٢٠٠٠م ص ٣٠١).

ويقول شحور إن اليتيم في اللغة العربية والقرآن يعني الطفل الصغير الذي لم يبلغ سن البلوغ (النساء، ٦) والذي فقد والده (الكهف، ٨٢) وأمه على قيد الحياة. ويقول أيضاً إن بعض الآيات ذكرت هذه المسألة ضمناً مثلاً: «وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...» (انعام، ١٥٢) و «وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ...» (نساء، ٢). لأنه لو كان الاب حيا لكان وليا على مال ولده فمعنى اليتيم في هذه الآيات هو الطفل الذي بلا أب (شحور، ٢٠٠٠، ص ٣٠٣).

وبحسب الشحرور فإن فهم هذه الآية اليوم قد تأثر بالفقهاء والمفسرين و هو بعيد عن سياق الآية لأنه في الآية: « وَأَتُوا النِّسَاءَ أَمْوَالَهُنَّ وَلَا تَبْدُلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُنَّ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا » (نساء آية ٢٤).

قد ورد ذكر حقوق الأيتام والامتناع عن أخذ حقوقهم والآية الثالثة استمراراً للآية السابقة تنثير مسألة تعدد الزوجات احتراماً لحقوق الأيتام، إلا أن المفسرين أهملوا هذا السياق. ويجب على المفسر أن يكون لديه فهم دقيق وأن يكون قادراً على فهم العلاقة السببية بين الأيتام وتعدد الزوجات وأن يعلم أن الإذن بالتعدد لم يصدر عبثاً ولتلبية احتياجات الإنسان فقط بل كان له غرض ولهذا السبب يشير في الآية الثالثة إلى أنه إذا لم تكن لديك القدرة على إقامة العدل فتزوج امرأة واحدة (شحرور، ٢٠٠٠، ص ٣٠١).

يقول شحرور: لا يحق للرجل المتزوج أن يتزوج مرة أخرى إلا بمراعاة هذين الشرطين الصارمين نسبياً: أولاً أن تكون الزوجة الثانية والثالثة والرابعة أرملة ولها أطفال وثانياً مراعاة العدالة للأيتام وهذا يفهم من لحن الآية و التي لها لحن امرئ. كما يستفاد من عبارة "ما طاب لكم" أن موافقة المرأة شرط لهذا الزواج لما فيه من أهمية الحفاظ على كرامة المرأة ومشاعرها وعواطفها. كما أن عبارة «وَأَيْنِ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا» تعني عدم العدالة بين أبناء الرجل وأيتام الزوجة الثانية. ولذلك فإن رأي الفقهاء في مراعاة العدل بين النساء غير صحيح لأن سياق الآية يدل على أن هذه العبارة تتعلق بعدم العدل بين الأيتام "الشحرور، ٢٠٠٠، ص ٣٠٢".

ووفقاً لرأي الشحرور فإن الهدف من تعدد الزوجات هو تحقيق آثاره الاجتماعية والإنسانية الإيجابية والتي تشمل: العدالة للأيتام ومنع الفساد والدعارة وتوفير بيئة آمنة لتنمية وتربية الأيتام. وإذا اقتضت هذه المسألة على تنوع الرجال في تحقيق رغباتهم الجنسية فسوف توضع لها قوانين باطلة وكاذبة و وفقاً لقواعد الفقهاء فإن الرجال في المركز والنساء والأيتام أمر ثانوي. وفي الممارسة الحالية لم يذكر بعض الفقهاء إلا مراعاة العدالة في العلاقات الجنسية في حين يرتبط الظلم بالقدرة المالية والإنصاف. وهذا الإهمال يشجع الرجال على الزواج مرة أخرى دون أن تكون لديهم القوة الكافية، ويتسبب في نمو الفقر والظلم وعدم الانصاف "شحرور، ٢٠٠٠، ص ٣٠٣-٣٠٤".

ويرى أن تعدد الزوجات مرتبط بزمّن الحرب وفي الأحوال العادية لا يحق للرجل أن يذهب لتعدد الزوجات بحجة مرض زوجته أو الرغبة الجنسية القوية وغيرها ومبررات الفقهاء في هذا الشأن ضعيفة وسخيفة وغير عادلة (شحرور، ٢٠٠٠، ص ٣٠٤).

ومع النفي المطلق لآية تعدد الزوجات يتوصل إلى أن البشرية بتحولها التاريخي انتقلت من تعدد الزوجات إلى أحادية الزوجات فلا مكان للآية الثالثة من سورة النساء اليوم ويمكن تكييف هذه الآية مع اقتضاءات المجتمع المعاصر (شحرور، ٢٠٠٠، ص ٣١٧).

يقول شحرور عن الطلاق: للمسلم والمسلمة الحق في الطلاق ولذلك يعتبر الطلاق اللفظي كلاً لا فائدة منه ولا يتم الطلاق بين الرجل والمرأة إلا عن طريق السلطات القضائية. أما إذا كان الطلاق من الرجل فيمكن أن يكون رجعيّاً أو نهائياً. أما إذا كان عن طريق المرأة فهو طلاق لا يمكن للرجل أن يرفضه إلا إذا كانت المرأة حاملاً (شحرور، ٢٠٠٠، ص ٦٢٦).

و للرجل أرجحية على المرأة في هذه الحالة فقط أي إذا وقع الطلاق من الرجل أو المرأة وتبين أن المرأة حامل فالرجل مفضل على المرأة. ثم في الآية مائتين وثمانية وثمانين من سورة البقرة يقول: إذا تبين أن المطلقة حامل وزوجها يريد إعادتها بغض النظر عن طلب الطلاق ففي هذه الحالة يؤخذ برأيه فقط وليس رأي المرأة أي أن الرجل له حق وهذا من أجل توحيد الأسرة لأن وجود الطفل في بطن المرأة يمكن أن يغير الوضع تماماً (شحرور، ١٩٩٢، ص ٦٢٧). أما في حالة الطلاق التام للرجل من المرأة، فلا يحق له إرجاعها إلا بعد أن تتزوج المرأة من زوج آخر وقد أساء بعض الفقهاء استعمال هذه القاعدة مع أن هذا

النساء المستعدات للزواج على الرجال وفي الواقع تعدد الزوجات حق للمرأة و واجب على الرجل وهو حق لغير المتزوجات و واجب على الرجل لتكوين اثنتين أو ثلاث أسرة أخرى(مطهري، ٢٠١٠، ص ٣٣٠).

النقد الرابع:

يرى الشحرور أن الطلاق ليس له مدة زمنية محددة. في الرد على الشحرور من الأفضل أن ننتبه أولاً إلى مفهوم العدة. العدة (في حالة المفعول به وتشديد الإشارة) من كلمات القرآن الكريم التي تعني الشيء المحدود وأحياناً تعني العدد وللمرأة المطلقة مدة محدودة يجب عليها فيها الامتناع عن الزواج. العدة تعني أشياء قليلة. " العدة هي الشيء المعدود". وللمرأة المطلقة مدة محدودة يجب عليها فيها الامتناع عن الزواج «إذا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَ احْصُوا الْعِدَّةَ «طلاق آيه ٢» .(قرشى بنابي، ١٤١٢، ج ٤، ص ٢٩٩؛ راغب اصفهاني، ١٤١٢، ج ١، ص ٥٥٠؛ طريحي، ١٣٦٢، ج ٣، ص ١٠٠).

ولفهم العدة بشكل أفضل ، من الأفضل شرح أنواع الطلاق أولاً وينقسم الطلاق إلى نوعين: سني (شرعي) بمعنى اعم، وبدعي. وينقسم الطلاق السني إلى باين و رجعي والطلاق الرجعي ينقسم إلى طلاق عدي وغير عدي. الطلاق البدعي يعني طلاق بدعة وحرام. هناك أنواع مختلفة من الطلاق البدعي و السني.

ويجب أن نعلم أن نوعية وطريقة عدة الطلاق ليست واحدة وحسب نوع الطلاق تختلف الأحوال الطبيعية والحقوقية للمرأة و بشكل عام وباستخدام القرآن والسنة فإن هذا هو الحال بالنسبة لكل من الطائفتين الشيعية والسنة:

- ١- ثلاث طهارات (ثلاث طهارات أو ثلاث حيضات مع اختلاف علماء الشيعة والسنة) ٢- ثلاثة أشهر ٣- الولادة ٤- مرتين دورة شهرية ٥- شهر ونصف (٤٥) يوماً ٦- من غير عدة. لشروحات أكثر يمكن مراجعة كتب الفقه (علي جاني محسن؛ أحمد قدسي، ٢٠١٥، المجلد ٢٧، ص ٧-٢٤) . ولذلك فإن عدة كل طلاق واضحة و يمكن الشك في رأي شحرور بأن الله جعل عدة الطلاق مفتوحة تماماً وبلا قيود.

النقد الخامس:

لا بد من شرح و تبیین فلسفة العدة لأن محمد شحرور يرى أن فلسفة "العدة" تقتصر على طهارة الرحم من الطفل في حال أن علماء الفريقين قد ذكروا لها حالات أخرى منها:

الف: منع اندماج النطف :

عدة الطلاق تؤكد للزوج أن طفل رجل آخر لن يلحق به ولن يلحق طفله برجل آخر. حفظ النطف من الاختلاط وعدم فقدان القرابة بين الاب و الابن من حكم عدة المطلقة وفي هذه الفترة يتم معرفة طهارة رحم المرأة من الطفل ويتم تحديد حمل المرأة وغيابه وقد ذكر هذا أكثر المفسرين (طباطبائي، ١٤١٧، ج ٢، ص ٢٣٠؛ جوادى-آملی، ١٣٨٩، ج ١١، ص ٢٥٤ و ٢٨٤، رازی، ١٤٢٠، ج ٦، ص ٤٣٤؛ آلوسی، ١٤١٥، ج ١١، ص ٢٢٦؛ مراغی، دون تاریخ، ج ٢، ص ١٦٣ و ١٦٥).

ب: فرصة للعودة إلى الحياة المشتركة:

العدة فرصة لكل من الزوجين اذ أتاحت لكل منهما فرصة للعودة بعد الطلاق (مكارم الشيرازي، ١٣٧٤، ج ١٧، ص ٣٧٢؛ الرازي، ١٤٢٠، مفاتيح الغيب، ج ٦، ص ٣٧٢). (٤٣٤؛ مراغي، ج ٢، ص ١٧١).

ج: منع الظلم واحترام مصالح الرجل والمرأة:

ويرى بعض المفسرين أن العدة تمنع الزوجين من ضياع حقوقهما لأنه إذا زادت مدة العدة على ثلاث طهارات أو ثلاثة أشهر فإنه يضيع حق المرأة وإذا كان أقل لا يعرف إذا كانت المرأة حامل من زوجها أم لا خاصة إذا كانت الدورة الشهرية قصيرة. ولذلك فالعدة تنفع وتذهب الفساد (رشيد الرضا، محمد، تفسير القرآن الحاكم، مشهور في تفسير المنار، ج ٢، ص ٣٧٤).

د: نمو وتعليم الرجال والنساء:

لعدة الطلاق أثر تربوي للأزواج لأنه يجعل الطرفين يعرفان بعضهما البعض بشكل أفضل ويتوقفان عن العناد والفجور (مراغي، دون تاريخ، المجلد ٢، ص ١٧١). وهذه هي الأمثلة التي ذكرها المفسرون طبعاً مثل: المحافظة على حرمة الزواج وعلاقاته (صادقي طهراني، ١٣٦٥، ج ٢٤، ص ١٧١)، وحفظ السمعة ومنع القذف (مراغي، دون تاريخ، ج ٢، ص ١٦٥) ورد أيضاً تعبير الندم والشكر على نعمة الزواج (الزحيلي، ١٤١٨، ج ٢، ص ٣٢٣. هار عامل، ١٤٠٩، ج ١٥، ص ٣٤٨. لطفي، ١٣٩٠، ص ٥، ص ٢٧٥).

النتيجة:

الزواج والطلاق لهما أهمية في القرآن وسنة النبي صلى الله عليه وسلم وفي أيامنا هذه اختلف علماء القرآن المعاصرون وذوو الآراء المختلفة ومنهم الشحورور في أحكام وشروط وظروف هذه القضايا ويرى الشحورور أن الهدف الأساسي من الزواج هو تحقيق آثاره الاجتماعية ولهذا يقبل مسألة تعدد الزوجات بشروط. ويقول إن تعدد الزوجات للأرامل اللاتي لديهن أولاد وهذا صحيح بحسب سياق الآيات ومعنى إقامة العدل هو العدل بين الأبناء الذكور والإناث ومعنى العدل هو العدالة الاقتصادية. وردا على آراء الشحورور يرى العلامة جوادي أن تعدد الزوجات مشروط ولكن ليس بشروط الشحورور بل بمراعاة العدالة ولا يرى أن العدالة تنحصر على العدالة الاقتصادية. فهو لا يعتبر السياق مجرد ترتيب الآيات مع بعضها وفي التعارض بين السياق والسباق، يعطي الأولوية للسباق ومن خلال فحص محتوى الآيات الثالثة من سورة النساء يرفض رأي الشحورور بشأن تعدد الزوجات وبحسب النظرة الحديثة للآيات القرآنية فإن شحورور يقترح زواج المسيرار إلا أن هذا الزواج يسبب أضراراً كبيرة على الأسرة بسبب إهمال بعض حقوق المرأة.

ويرى شحورور أن للرجل والمرأة الحق في الطلاق و يعتقد أنه لا يوجد حد زمني للمرأة في عدة الطلاق و يرى فلسفة العدة علي انها الحفاظ على نظافة رحم المرأة و بدراسة أحاديث وآراء علماء الشيعة وأكثر أهل السنة لا يقبلون رأيه. وفيما يتعلق بفلسفة العدة يمكن القول أولاً أن العدة تختلف باختلاف أنواع الطلاق و ثانياً هناك فلسفات أخرى لعدة الطلاق مثل: منع اختلاط النطف و انها فرصة للعودة للحياة مشتركة و تربية الرجل والمرأة ومنع الظلم واحترام مصالح الرجل والمرأة.

*قرآن كريم، مترجم: محمدرضا صفوى، قم: دفتر نشر معارف، ١٣٨٨ ش.

١. ابن قدامه، ابى محمد بن احمد بن محمد، المغنى، ج ٧، بيروت: دارالكتب العلمية، ١٤١٧ ق.
٢. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، مصر: دار إحياء الكتب العربية، دون تاريخ.
٣. ابن أبي جمهور، محمد بن زين الدين، شهاب الدين مرعشى و مجتبى عراقى، عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، قم: مؤسسه سيد الشهداء (ع)، ١٤٠٣ ق.
٤. اشقر، اسامة عمر سليمان، مستجدات فقهيه فى قضايا الزواج و الطلاق، اردن: چاپ اول، دار النفائس، ١٤٢٠ ق.
٥. آلوسى، سيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ ق.
٦. اكبرى، محمود، احكام خانواده، قم، فتیان، ١٣٩٣ ش.
٧. بحراني، شيخ يوسف، حدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، محمد تقى، إيرواني، قم: جامعه مدرسين حوزة علميه قم. دفتر انتشارات اسلامى ، دون تاريخ.
٨. جوادى آملی عبد الله، استفتائات، قم: چاپ سوم ، اسراء، ١٣٨٨ ش.
٩. _____، سرچشمة اندیشه، عباس رحمتیان محقق، قم: چاپ پنجم، اسراء، ١٣٨٦ ش.
١٠. _____، تفسير تسنيم، حسين اشرفی، عباس رحيميان، قم: چاپ دوم، اسراء، ١٣٨٩ ش.
١١. _____، تفسير تسنيم، سعيد بند على، قم: چاپ دوم، اسراء، ١٣٨٧ ش.
١٢. _____، تفسير موضوعی قرآن، مصطفى خليلی، قم: چاپ سوم، اسراء، ١٣٨٩ ش.
١٣. _____، شريعت در آينه معرفت، حميد پارسا نيا، قم: چاپ پنجم، اسراء، ١٣٨٦ ش.
١٤. _____، ادب فنای مقربان، محمد صفایى، قم: چاپ سوم، اسراء، ١٣٨٩ ش.
١٥. حر عاملی، محمد بن حسن، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم: ١٤٠٩ ق.
١٦. جزيرى، عبد الرحمن ، الفقه على مذاهب الاربعه، بيروت- لبنان: دارالكتب العلمية، ١٤٢٤ ق.
١٧. رازى، فخرالدين محمد بن عمر ، مفاتيح الغيب، بيروت: چاپ سوم، دار احياء التراث العربى، ١٤٢٠ ق.
١٨. راغب اصفهانی، حسين بن محمد، صفوان عدنان داوودى، مفردات ألفاظ القرآن، ١٤١٢ بيروت: چاپ اول ، دار الشاميه، ١٤١٢ هـ ق.

۱۹. رشید رضا، محمد، تفسیر القرآن الحکیم الشهیر بتفسیر المنار، بیروت: چاپ دوم، دار المعرفه، ۱۳۵۰ ق.
۲۰. زحیلی، وهبه بن مصطفى، التفسیر المنیر فی العقیده والشریعة والمنهج، دمشق: چاپ دوم، دار الفکر المعاصر، ۱۴۱۸ هـ ق.
۲۱. زرکش، بدر الدین محمد، البرهان فی علوم القرآن، محمد أبو الفضل إبراهیم، چاپ اول، بیروت: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ۱۳۷۶ ش.
۲۲. شحرور، محمد، الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، بیروت: شركة المطبوعات، ۱۹۹۲ م.
۲۳. _____، نحو اصول جدیدة للفقہ الاسلامی، چاپ اول، دمشق، ۲۰۰۸ میلادی.
۲۴. شهید ثانی، زین الدین بن علی العاملی، مسالک الافهام- إلى تنقیح شرائع الإسلام، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية، ۱۴۱۳ ق.
۲۵. صادقی تهرانی، محمد، الفرقان فی تفسیر القرآن بالقرآن والسنة، قم: فرهنگ اسلامی، ۱۳۶۵ ش.
۲۶. طباطبایی، سید محمد حسین، فی المیزان فی تفسیر القرآن، قم: چاپ پنجم، دفتر انتشارات اسلامی، ۱۴۱۷ هـ ق.
۲۷. طبرسی، فضل بن حسن، مکارم الأخلاق، قم: الشریف الرضی، ۱۳۷۰ ش.
۲۸. طبری، محمد بن جریر، جامع البیان فی تفسیر القرآن، بیروت: دار المعرفه، ۱۴۱۲ ق.
۲۹. طریحی، فخر الدین، مجمع البحرين، سید احمد حسینی، تهران: چاپ دوم، مرتضوی، ۱۳۶۲ ش.
۳۰. عروسی حویزی، عبد علی بن جمعة، تفسیر نور الثقلین، رسولی محلاتی، سید هاشم، قم: چاپ چهارم، اسماعیلیان، ۱۴۱۵ ق.
۳۱. قربانی لاهیجی، زین العابدین، تفسیر جامع آیات الاحکام، تهران: چاپ دوازدهم، نشر سایه، ۱۳۸۴ ش.
۳۲. قرشی بنابی، علی اکبر، قاموس قرآن، چاپ ششم، تهران: دار الكتب الإسلامية، ۱۴۱۲ ق.
۳۳. قرضاوی، یوسف، دیدگاه-های فقهی معاصر، ج ۴، ترجمه احمد نعمتی، تهران: احسان، ۱۳۸۰ ش.
۳۴. کلینی، محمد بن یعقوب، الکافی، غفاری علی اکبر و آخوندی محمد، تهران: دار الكتب الإسلامية، ۱۴۰۷ ق.
۳۵. کریمی، حمید، زن و مرد تشابه، تساوی یا تناسب، چاپ اول، قم: نشر هاجر، ۱۳۹۱.
۳۶. لطفی اسد الله، ۱۳۹۰، آیات الاحکام خانواده، اهواز: خرسندی، ۱۳۹۰ ش.
۳۷. محقق داماد، مصطفی، بررسی فقهی حقوق خانواده، تهران: مرکز نشر علوم اسلامی، ۱۳۸۴.
۳۸. مراغی، احمد بن مصطفی، تفسیر المراغی، بیروت: دار احیاء التراث العربی، دون تاریخ.
۳۹. مشکینی، علی، مصطلحات الفقه و اصطلاحات الاصول، چاپ اول، بیروت: منشورات الرضا، ۱۴۳۱ ق.

۴۰. موسوی عاملی، سید محمد بن علی، نه‌ایة المرام فی تتمیم مجمع الفائدة والبرهان، قم: موسسه نشر اسلامی، ۱۴۱۳ق.

۴۱. مطهری، مرتضی، نظام حقوق زن در اسلام، قم: چاپ ۵۷، انتشارات صدرا، ۱۳۹۰ ش.

۴۲. مغنیه، محمدجواد، الفقه علی المذاهب الخمسة، بیروت: دار التیاری جدید. ۱۴۲۱هـ.ق.

۴۳. مکارم شیرازی، ناصر، و همکاران، تفسیر نمونه، تهران: چاپ سی و دوم، دار الکتب الاسلامیه، ۱۳۷۴ هـ. ش.

۴۴. موسوی خمینی، روح الله، و سایر مراجع، توضیح المسائل مراجع، اصولی، احسان - بنی هاشمی خمینی، محمد حسن، قم: جامعه مدرسین حوزه علمیه قم. دفتر انتشارات اسلامی، ۱۳۸۱ ش.

۴۵. موسوی خمینی، روح الله، موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی قم، تحریر الوسيلة، تهران: چاپ سوم، موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی، ۱۴۳۴ هـ. ق.

۴۶. مؤسسه دایرة المعارف فقه اسلامی، فرهنگ فقه، سید محمد هاشمی شاهرودی، قم. ۱۳۹۲ ش.

۴۷. نجفی جواهری، محمد حسن، محمود قوچانی، جواهر الکلام، بیروت: چاپ هفتم، دار إحياء التراث العربی، ۱۳۶۲ ش.

مقالات:

۴۸. تمیمی، احمد: «نکاح المسیار»، هلند، مجلة الاسرة، ۱۴۱۸ق.

۴۹. «حاتمی، علی اصغر، قادر شنیور، نکاحهای نوین معاصر و مشروعیت آنها، مطالعات فقه و حقوق اسلامی ش ۳، ۱۳۸۹.

۵۰. رجب زاده، شیرین، واکاوی و تحلیل نظریة حدود محمد شحرور، ش ۲۸، ۱۴۰۰ ش.

۵۱. سبحانی، جعفر، «ازدواج موقت در کتاب وسنت»، فقه اهل بیت، ش ۴۸، ۱۳۸۵ ش.

۵۲. صادقی، محمد، اهل تسنن و ازدواج مسیار، مجلة مطالعات راهبردی زنان، ش ۴۰، ۱۳۸۷ ش.

۵۳. علی جانی محسن؛ احمد قدسی، فلسفه عده طلاق از منظر مفسران فریقین، فصلنامه علمی - پژوهشی مطالعات تفسیری، ش ۲۷، ۱۳۹۵.